



محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

الرقم المرجعي: 7 (F) QIC [2019]

باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،

أمير دولة قطر

لدى المحكمة المدنية والتجارية

لمركز قطر للمال

الدائرة الابتدائية

17 سبتمبر 2019

دعوى رقم: 5 لعام 2019

عبد الله جاسم التميمي

المدعي

ضد

(1) هيئة مركز قطر للمال

(2) أكاديمية قطر للمال والأعمال ذ.م.م

(3) يوسف الجيدة

المدعى عليهم

الحكم

أعضاء المحكمة:

القاضي بروس روبرتسون

القاضي آرثر هاميلتون

القاضي جورج أريستيس

الأمر القضائي

1. تم رفض الدعوى؛ و
2. يدفع المدعى التكاليف المعقولة التي تكبدها المدعى عليهم في القضية، على أن يتولى قلم كتاب المحكمة تقدير تلك التكاليف في حالة عدم الاتفاق عليها.

الحكم

1. نحن بصدد فصل آخر في مسألة التقاضي الطويلة التي تمخضت عن العمل السابق للسيد التميمي. كان السيد التميمي يعمل لدى أكاديمية قطر للمال والأعمال منذ عام 2012م، وبعدها نشأت صعوبات في علاقة العمل أدت في نهاية المطاف إلى إقامة عدة مطالبات نظرتها هذه المحكمة في القضايا أرقام 10 و11 و14 لعام 2018م وفي القضية رقم 1 لعام 2019م، وأمام دائرة الاستئناف في القضيتين رقمي 3 و4 لعام 2018م.
2. شرع المدعي في إقامة الدعوى الماثلة في أبريل 2019م ضد واحد من المدعي عليهم وهو يوسف الجيدة وحده، إلا أنه لاحقاً أدخل أكاديمية قطر للمال والأعمال وهيئة مركز قطر للمال في الدعوى بصفتها مدعى عليهما.
3. تناولت الدعوى ثمة أمور تم التطرق لها والفصل فيها بشكل نهائي في الدعاوى السابقة، ولكنها أثارت في الوقت ذاته مسائل جديدة تتعلق بمطالبة السيد التميمي بالحصول على مكافأة عام 2018م.
4. زُعم في بيان دفاع شامل مُقدم بتاريخ مايو لعام 2019م بأن المدعى عليه المعني الوحيد في القضية هو أكاديمية قطر للمال والأعمال، وأن السيد التميمي لم يكن له الحق في الحصول على مكافأة عام 2018م، وأنه قد تلقى جميع المدفوعات المستحقة له فيما يتعلق بعمله السابق الذي أُقيل منه بموجب إخطار مؤرخ في 10 ديسمبر 2018م.
5. في نهاية شهر مايو، أجاز السيد التميمي على هذا المزاعم بما وصفه بـ"الدفاعات" فائلاً

"1-أتمس من عدالة المحكمة أن تتيح لي الفرصة لكي أقدم رسمياً ما لدي من قضايا إلى الدائرة الإدارية للمحكمة الابتدائية.

2-أناشد عدالة المحكمة كذلك تعيين قضاة قطريين واستخدام اللغة العربية فقط.

3-أتمس كذلك تعيين خبير في الموارد البشرية من الأشخاص المسجلين رسمياً لدى وزارة العدل القطرية للتحقيق فيما لدي من شكاوى وتقديم تقرير شامل إلى عدالة المحكمة."

6. طعن المدعى عليهم في هذه الدعاوى كافة، وشرعت المحكمة في تناول هذه المسائل الإجرائية استناداً إلى الأوراق المقدمة دون الحاجة إلى عقد جلسة استماع شفوية.

7. قضت المحكمة في حكم أصدرته بتاريخ 24 يوليو 2019م برفض هذه الدعاوى كافة، كما أكدت من جديد أن السيد التميمي كان بمقدوره تقديم المستندات باللغة العربية واستخدام تلك اللغة في أي جلسة استماع.

8. بعد ذلك، أجاب السيد التميمي وأشار تارة أخرى إلى أمور تم البت فيها بالفعل، ولكنه لم يتطرق إلى المسائل الجوهرية في دعواه.

9. تم الوقوف على المسائل التي لم يجز التطرق لها في دعوى المدعي، وتم تحديد جلسة استماع للنظر فيها بتاريخ يوم الثلاثاء الموافق 17 سبتمبر 2019م. وفي 25 أغسطس 2019م، أرسل السيد التميمي رسالة بالبريد الإلكتروني إلى قلم كتاب المحكمة، وذكر في الجزء ذي الصلة من هذه الرسالة ما يلي:

"أود أن أحيطكم علماً بأنني قررت سحب جميع قضاياي المقامة ضد المدعى عليه "يوسف الجيدة" من محكمة مركز قطر للمال، لذا يُرجى إغلاق جميع القضايا المرفوعة ضده اعتباراً من يوم الأحد الموافق 25 أغسطس 2019م."

10. ورد قلم كتاب المحكمة قائلًا:

"أحيطت المحكمة علماً بأنكم قد سحبتكم الدعاوى الحالية التي أقمتموها ضد السيد يوسف الجيدة. يُرجى كذلك تأكيد ما إذا كنتم تودون أن تسحبوا الدعاوى التي رفعتوها ضد هيئة مركز قطر للمال وأكاديمية قطر للمال والأعمال بصفتها مدعى عليهم كذلك في هذه الدعاوى."

11. في غضون ذلك، أثار المدعى عليهم أمورًا بشأن الأوامر الخاصة بالجدول الزمني الحالي، في حين لا تزال هناك شكوك بشأن ما إذا كانت ستُعقد جلسة استماع للنظر في القضية أم لا.

12. كانت هناك مراسلات شفوية بين السيد التميمي وقلم كتاب المحكمة فيما يتعلق بموقف المدعى عليهم الآخرين. وذكر المدعي بأنه لم يُدخل المدعى عليهما (هيئة مركز قطر للمال وأكاديمية قطر للمال والأعمال) في هذه الإجراءات.

13. ولأغراض ضمان انتفاء وجود مجال لسوء الفهم، أرسل قلم كتاب المحكمة رسالة بالبريد الإلكتروني إلى جميع الأطراف بتاريخ 1 سبتمبر 2019م قائلًا

"لم يصلنا أي رد مكتوب من السيد التميمي بصدد طلبات المحكمة بالتأكيد على سحب الإجراءات المرفوعة ضد المدعى عليهما الآخرين، وهما هيئة مركز قطر للمال وأكاديمية قطر للمال والأعمال، علنًا بأنه ما لم يصلنا رد مكتوب من السيد التميمي بحلول الساعة 4 عصرًا يوم الأربعاء الموافق 4 سبتمبر 2019م، ستعتبر عدالة المحكمة أنه قد تم سحب جميع الدعاوى المقامة ضد جميع الأطراف، مع إمكانية تقديم طلب من المدعى عليهم بشأن التكاليف."

ولم يصلنا أي رد.

14. لم يمثل السيد التميمي أمام عدالة المحكمة في 17 سبتمبر 2019م. واقتنعت المحكمة، بناء على ما تقدم، بأن السيد التميمي قد سحب قضيته، وعليه نقضي بشطب الدعوى برمتها علنًا.

15. تقدم السيد جاني، مُمثلًا عن جميع المدعى عليهم، بطلب للحصول على التكاليف. وليس هناك ما يشير إلى عدم سريان القاعدة المعتادة التي تقضي بأن التكاليف يتم تكبيدها على أساس نتيجة التقاضي. ووفقًا لذلك، نقضي بأن يدفع المدعي للمدعى عليه التكاليف المعقولة التي تكبدها، على أن تخضع هذه الرسوم لتقييم قلم كتاب المحكمة، عند الاقتضاء.



بهذا أمرت المحكمة،

القاضي بروس روبرتسون

التمثيل:

لم يحضر المدعي أمام عدالة المحكمة، ولم يكن هناك كذلك من يمثله.

مثل المدعى عليها المستشار القانوني، السيد بن جافي، مستشار الملكة، من شركة بلاكستون تشيمبرز، لندن.